مجلة روافد للبحوث و الدراسات / مخبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية
جامعة غرداية /المجلد 07/ العدد 02 (2022 م):66-88
E: 2588-1787 / P: 2543 - 3563
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/806

الإستثمار في البنى التحتية للقطاع السياحي بالجزائر: الواقع والآفاق
–دراسة حالة ولاية باتنة نموذجا–

Investment in the infrastructure of the tourism sector in Algeria: reality and prospects
-Case study of the state of Batna as a model-

د. منير أمقران

وزارة المالية (الجزائر) m.amokrane@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2022/08/27 تاريخ القبول: 2022/11/01 تاريخ النشر: 2022/12/20

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الاستثمار في البنى التحتية واللوجيستيكية للقطاع السياحي بالجزائر، ومدى استجابتها لاحتياجات متطلبات السواح على غرار الأماكن السياحية وأماكن الترفيه، الفندقة، الصناعة التقليدية، إلخ...، وذلك من خلال دراسة حالة ولاية باتنة نموذجا. من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي والتحليلي لإبراز واقع الهياكل القاعدية المساعدة للاستثمار بهذا المجال في الولاية. لقد أثبتت نتائج الدراسة بأنه على الرغم من توفر الولاية على إمكانيات طبيعية وثقافية وتاريخية هائلة تسمح لها بإنجاح الاستثمار في القطاع السياحي في الجزائر، إلا أنه وجدنا ضعف كبير فيما يخص هياكل الاستقبال المحلية، حيث تتوفر ولاية باتنة حاليا (فيفري2021) على 17فندقا بطاقة استيعاب قدرها 635غرفة (1198سرير) منها 08 فنادق مصنفة بنسبة 47%. وجود تباين كبير بين العدد الكبير لمؤسسات التسويق السياحي من خلال عدد الوكالات السياحية الموجودة بإقليم الولاية مع عدد هياكل الاستقبال المتمثلة في الفنادق (17/86)، هذا بالإضافة ضعف مردودية الاستثمار في مجال الصناعات الحرفية والتقليدية والذي بلغ عددهم 13128مستثمر حرفي (جانفي2021)، بحيث شكلت معدل نسبي وصل لـ 30% من عدد المؤسسات المتوقفة عن النشاط سنويا. وفي ظل النتائج المتحصل عليها، أستوجب على الفاعلين والقائمين على القطاع السياحي في الجزائر دعم الاستثمار بشكل أكبر في البنى التحتية من خلال وضع مختلف التسهيلات المادية والمالية

المؤلف المرسل: منير أمقران amokrane@univ-bouira.dz

واللوجيستيكية المساعدة لتحسينه، وهو العامل الذي سيساهم حتما في خلق التنمية المحلية هذا بالإضافة لخلق بدائل إقتصادية ناجعة في المستقبل القريب.

كلمات دالة: الاستثمار، السياحة، التنمية الاقتصادية، الصناعات التقليدية، ولاية باتنة.

Abstract

This field study aimed to analyze the reality of investment in the infrastructure and logistics of the tourism sector in Algeria, and the extent of its response to the needs of tourists' requirements, such as tourist places, places of entertainment, hotels, traditional industry, etc..., through a case study of the state of Batna as an example. In order to achieve the objectives of the study, the descriptive and analytical method was used to highlight the reality of the base structures auxiliary to investment in this area in the state. The results of the study proved that despite the availability of the state on natural, cultural and historical capabilities that allow it to successfully invest in the tourism sector in Algeria, we found a significant weakness with regard to the local reception structures, where the state of Batna currently has (February 2021) 17 hotels with a capacity of 635 rooms, a capacity of 635 rooms (1,198 beds), of which 08 hotels are rated at 47%. There is a great discrepancy between the large number of tourism marketing institutions through the number of tourism agencies present in the state with the number of reception structures represented by hotels (86/17), in addition to the poor return on investment in the field of handicraft and traditional industries, which numbered 13128 artisanal investors (January 2021), so that it constituted a relative rate of 30% of the number of suspended institutions annually. In light of the results obtained, the operators and operators of the tourism sector in Algeria were required to support greater investment in infrastructure by setting up various financial, financial and logistical facilities to help improve it, is a factor that will inevitably contribute to creating this local development, in addition to creating viable economic alternatives in the near future.

Keywords: investment, tourism, economic development, traditional industries, Batna state.

1.مقدمة

يعتبر الاقتصاد الجزائري حاليا إقتصادا ريعيا يعتمد في تمويله على عائدات المحروقات بنسبة تعدت الـ 96%، أين أدخلت البلاد في دوامة عدم الاستقرار الاقتصادي بفعل التحولات الدولية التي تتميز في عديد الحالات بالاستقرار على غرار إنهيار أسعار المحروقات في أواخر سنة 2014، وازمة كرونا في بداية سنة 2020، هذا بالإضافة إلى الازمة الاوكرانية حاليا، والتي دفعت بالجزائر إلى البحث عن مصادر أخرى بديلة لتمويل إقتصادها، من خلال إعطاء الاولوية لعديد القطاعات ذات الميزة النسبية منها تطوير الاستثمار في القطاع السياحي بالنظر للإمكانيات التي تحويها الجزائر في هذا المجال، وتجلي ذلك من خلال زيادة في حجم الاستثمارات الخاصة والعمومية، أين هدفت من خلالها الحكومات المتعاقبة إلى النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي للتخلص تدريجيا من الاقتصاد الريعي وخلق بدائل تنموية خارج المحروقات. غير أن تجسيد تلك البرامج والتحديات في أرض الواقع لم يتم بالشكل المطلوب، والذي يعود بشكل عام لعدم نجاعة الإجراءات المتخذة في ظل عدم توفير الهياكل القاعدية والبنية التحتية اللازمة لنجاح الاستثمار في هذا المجال وهو ما أدى إلى محدودية مساهمة القطاع السياحي في النشاط الاقتصادي بالجزائر، إذ لم يرقى هذا النوع من الاستثمار ات لمستوى بديل تنموي. أين تحاول الحكومات المتعاقبة بصفة دورية تحسين والقضاء على تلك المعوقات لتطوير الاستثمار السياحي العمومي والخاص واعتباره كأولوية الاولويات وحسب مميزات كل إقليم وولاية، منها ولاية باتنة التاريخية، والتي يمكنها أن تكون قطبا سياحيا بامتياز، بالنظر لما تتوفر عليه من إمكانيات طبيعية وتاريخية هائلة.

1-1-إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في وجود تباين كبير وواضح بين الإمكانات الطبيعية والمادية الهائلة التي تمتاز بها وتمتلكها عديد ولاية الوطن، منها ولاية باتنة، هذا من جهة، وضعف الهياكل القاعدية والبنى التحتية السياحية خاصة منها هياكل الاستقبال

على المستوى الداخلي بالنسبة للسكان المحليين، وفي بعض الحالات فقط السياح الأجانب من جهة أخرى، بحيث أن تلك الفروقات أو التباينات تكون لها تأثيرات مباشرة على تطوير الاستثمار السياحي في البلاد، وهو ما سيعود بالسلب على تنمية الصناعة السياحية في جميع ولايات الوطن. تكمن صياغة الإشكالية الرئيسية التي تعالجها هذه الورقة البحثية فيما يلي: **ما هو واقع البنى التحتية واللوجيستيكية للقطاع السياحي بالجزائر؟**

بغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية لموضوع البحث، تم وضع مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

-ما مدى توفر ولاية باتنة على الإمكانات الطبيعية السياحية والتاريخية؟

-ما هو واقع هياكل الاستقبال السياحية والصناعات الحرفية التقليدية بولاية باتنة؟

1-2-فرضيات الدراسة

أشتملت هذه الدراسة على فرضيتين أساسيتين هما:

-تلعب الإمكانات الطبيعية والعوامل التاريخية التي تزخر بها ولاية باتنة دورا رئيسيا في جلب السواح إليها خاصة منها المحلية.

-ضعف هياكل الاستقبال بولاية باتنة يؤدي إلى عزوف عدد كبير من السواح عن زيارة المنطقة.

1-3-أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة لتحليل واقع الاستثمار السياحي خاصة في مجال هياكل الاستقبال بالجزائر من خلال التطرق لولاية باتنة التاريخية كنموذج، والتي هدفنا من خلالها إبراز ومعرفة الإمكانيات الطبيعية والمادية التي تحتويها الولاية، خاصة ما تعلق الأمر بهياكل الاستقبال، وذلك من أجل تحديد قدرة الاستيعاب السياح، وتوفير لهم كل ظروف الراحة والاستجمام. هذا بالإضافة إلى تحديد إتجاهات تلك العلاقة من خلال توضيح مختلف الأسباب والتفسيرات الاقتصادية لدور تلك الهياكل في كبح وتطوير الإستثمار في هذا القطاع.

1-4-أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تحليل وتحديد دور البنى التحتية الطبيعية والمادية في دعم وتطوير الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر، بحيث أن ظاهرة عزوف السياح لعديد الولايات، منها لولاية باتنة التاريخية والتوجه أكثر إلى المناطق الشمالية التي تحتوي على عديد المقومات السياحية منها هياكل الاستقبال بمختلف أنواعها، تعتبر من الظواهر الشائعة حاليا، بحيث أن تزايد نسبة العزوف يرجع لعديد العوامل، منها عدم توفير كل الشروط الراحة في هذا المجال.

1-5-منهجية الدراسة والأدوات المستعملة

لقد تم جمع بيانات الدراسة من خلال التقارير السنوية لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية باتنة الخاصة بواقع القطاع السياحي بالولاية (مكتب متابعة الاستثمارات الممولة من الميزانيات اللامركزية للجماعات الاقليمية، منير أمقران، أفريل 2022) كما تمت الاستعانة بمختلف المؤشرات والإحصائيات المتعلقة بواقع الهياكل الطبيعية والمادية وهياكل الاستقبال من خلال معطيات كل من مديريتي الثقافة ومديرية السياحة والصناعات التقليدية بالولاية إلى غاية جانفي 2021 (المعطيات الخاصة بمديريتي الثقافة والسياحة تم الحصول عليها من خلال عمل تنسيقي بين الباحث ومختلف مسؤولي المصالح المعنية). ولقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على منهجين أساسيين، منهج وصفي وآخر تحليلي، وذلك من خلال تفسير وتحليل عديد المؤشرات السياحية الخاصة بهياكل الاستقبال والوكالات السياحية في القطاع وتأثيره على جلب عدد أكبر من الزوار إلى الولاية.

2-واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

2-1-مفاهيم عامة حوول الاستثمار السياحي وأهميته في الاقتصاد

2-1-1-مفهوم السياحة: توجد تعاريف مختلفة ومتنوعة لمفهوم السياحة، ووفقا لوجهات نظر متباينة، إذ يمكن تناول البعض منها كما يلي (منير بن حاج وفتيحة بوحرود، 2020، صفحة 296):

-السياحة هي اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه وكل ما يتعلق بها من أنشطة واشباع لحاجات السائح.

-مصطلح السياحة يستعمل بصورة عامة لوصف السفر، ويعكس بعض الحالات كزيادة التوسع في السفر الترفيهي والذي يطلق عليهم السواح.

-تعرف السياحة بأنها "مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر، أو إقامة مؤقتة لشخص خارج مكان إقامته الاعتيادية، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي.

أما الجزائر فقد تبنت تعاريف المنظمة العالمية للسياحة إلا أنها أضافت بعض المفاهيم التي حددتها وزارة السياحة والمتعلقة بتوافد السواح والمنشأة الفندقية (عبدالرزاق مولاي لخضر، 2016، صفحة 68).

2-1-2-الاستثمار السياحي: يعرف الاستثمار السياحي على انه: "استثمار مادي وعملية خلق لرأس مال حقيق (شراء أراضي، بناء أو شراء مباني، إيجاد أو اقتناء معدات وأدوات قابلة للإهتلاك) يكون الهدف الأساسي منه تنمية وتطوير الحركة السياحية، حيث تتمتع السياحة باستثمارات هامة في الاقتصاد الوطني للدولة من خلال علاقتها المتعدية مع القطاعات الأخرى والآثار المضاعفة لها وهناك تعريف آخر للاستثمار السياحي على انه عملية التكوين لرأس المال، أي العلاقة التي تربط بين الاستثمار المحقق في القطاع السياحي من فنادق، مطاعم ومقاهي وعملية خلق رأس المال والتي من خلالها تساهم السياحة في عملية التنمية الاقتصادية للدولة وخلق مناصب عمل أما المنظمة العالمية للسياحة فقد أكدت على قواعد الاستثمار في السياحة وبلورت أسس التنمية الاستثمارية في مجالات التخطيط السياحي ودراسات التنمية، وقد عرفت المنظمة العالمية للسياحة التنمية الاستثمارية للسياحة كما يأتي: "التنمية الاستثمارية للسياحة هي التنمية التي تلبي جميع احتياجات السياح والمحافظة على بيئة المواقع السياحية وحمايتها من التدهور إلى جانب حماية وتوفير الفرص التطويرية للمستقبل، وتهدف التنمية الاستثمارية إلى تحقيق إدارة ناجحة وملائمة

للموارد الطبيعية بحيث تحقق المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ويتحقق معها التكامل الثقافي والبيئي والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة" (هني حيزية وزيدان محمد، 2020، صفحة 544).

2-1-3-الاهمية الاقتصادية للسياحة: يمكن إبراز الأهمية الاقتصادية للسياحة فيما يلي (عيسي مرزاقة ومحمد الشريف شخشاخ، 2010، صفحة 4):

2-1-1-خلق مناصب عمل دائمة: إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا ما يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل للقطاعات الأخرى التي تجهزه بالمستلزمات.

2-1-2-تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: تساهم السياحية في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة.

2-1-3-تحسين ميزان المدفوعات: السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الإيرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.

2-2-معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر

هناك عوامل كثيرة تتحكم في نجاح أو فشل التخطيط السياحي، كالعوامل البشرية والتي هي في الأساس هدف كل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية، والعوامل المادية من رؤوس أموال وما تملكه الدولة من مناطق أثرية وسياحية وساحلية، والجانب الحضاري يلعب دورا مهما في العوامل المؤثرة في التخطيط، فدولة كالولايات المتحدة الأمريكية لا تمتلك تاريخا حضاريا كبيرا لكن التخطيط للرفاهية الاجتماعية جعلها أحد أهم خمس أقطاب عالمية جالبة للسياح. فالجزائر كبلد سائر في طريق النمو كبقية دول العالم تبحث عن مكانة لها بين الدول التي تهتم بالقطاع السياحي

من أجل التخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات كقطاع استخراجي فقط آيل للزوال قريبا، من خلال المخططات الاقتصادية قبل الألفية الثانية، ثم التخطيط في آفاق 2030 من أجل جعل الجزائر قطبا سياحيا مهما في أفريقيا والبحر المتوسط، محاولة وبخطى بطيئة لكنها مستمرة بالبحث عن حلول ووسائل أكثر تطورا وحداثة للوصول إلى درجة تشغيل شبه كامل للقطاع. كما تعتبر الوكالات السياحية هي إحدى الوسائل السريعة والفعالة لتحقيق أهداف التخطيط السياحي في الجزائر، فرغم التأخر الذي يشهده القطاع إلا أن وكالات السياحة والسفر –كوكالة تيمقاد– أستطاعت أن تخلق زبائن محليين ودوليين أوفياء في الاتصال بها كلما تعلق الأمر بزيارة دولة الجزائر، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود تجاوزات لبعض الوكالات فيما يخص اهتمامهم بالسياح أو تجاوز صلاحياتهم.

يعاني القطاع السياحي في الجزائر من عدة مشاكل نذكر منها (عيساني عبد الفتاح، 2020):

–يعاني القطاع السياحي الجزائري من إهمال كبير وعدم جدية المسؤولين والمجتمع في النهوض بهذا القطاع فهو ليس بالقطاع الرائد؛

–درجة النمو وتطور البنية التحتية يكاد يكون معدوما؛

–دور القطاع السياحي في ميزان المدفوعات له أثر هامشي إذا ما قورن بقطاع المحروقات أو القطاع الصناعي والتجاري؛

–عدم وجود التسهيلات في انتقال الأفراد للسياحة أو المؤسسات للاستثمار بسبب العراقيل والبيروقراطية التي تكبح القطاع السياحي الجزائري من التقدم؛

–المؤسسات المالية الجزائرية ووكالات السياحة والأسفار ليسوا الجانب المهم في تنمية القطاع السياحي؛

–تجد البنوك والمؤسسات السياحية صعوبة كبيرة في تحويل العملة الصعبة وتسديد المستحقات السياحية من وإلى السوق الجزائرية؛

-يعاني القطاع من قوانين صارمة وغير واضحة تحد من النشاط وطرق التعامل والتطبيق للقرارات الوزارية والمراسيم الوطنية؛

-ضعف التأطير وضعف الثقافة السياحية للمجتمع هما أحد الجوانب السلبية في عملية التحول فكلما ارتفع الوعي السياحي للفرد الجزائري وقدرته على التواصل مع السياح الأجانب والمحليين أو معرفته لطبيعة وتاريخ السياحة الداخلية كلما شهد القطاع السياحي تطورا وارتفع عدد الوفود الأجنبية في دخول القطر الوطني ونقل صورة جميلة عن المجتمع الجزائري والعادات والتقاليد والحلي والمصنوعات التقليدية وشخصية الفرد بصفة عامة؛

-اللاأمن، إذ تعاني الجزائر ومنذ الخروج من الأزمة السياسية التي كادت تعصف بالبلاد، وهو إرهاب الأفراد والممتلكات، إذ لا يأمن أي شخص على سيارته حتى وهي داخل المرآب، فما بالك بتنقله بها إلى مناطق ساحلية أو صحراوية، فبسبب انعدام الأمن والأمان عزف السياح الأجانب عن المجيء، أما بالنسبة للسياح المحليين فقد أدى ذلك إلى لجوء معظمهم إلى قضاء عطلته في الدول المجاورة من أجل الاستمتاع والإحساس بالأمن؛

-قطاع المحروقات أثر كثيرا على كل القطاعات وخصوصا القطاع السياحي، فارتفاع سعر البترول، وامتلاك الجزائر لاحتياطي معتبر من العملة الصعبة جعل الدولة الجزائرية تنتهج منهجا صناعيا وتجاريا بحتا، في حين أن أهم تنمية مستدامة هي الاستثمار في السياحة كون عائدها سريعا ولا يحتاج إلى مجهودات ضخمة بل يحتاج إلى اهتمام جدي وتوفير للحماية والأمن للمناطق السياحية والأفراد؛

تعاني المنظومة المالية الجزائرية من عراقيل كثيرة وتأخر كبير إذا ما قورنت بالدول المجاورة، حيث لا يوجد في المناطق السياحية أي وكالات لتحويل الأموال وتسهيل التعاملات المالية أو صرف لمختلف العملات العالمية، هذا ما دفع بالعديد من المستثمرين الأجانب إلى العزوف عن الدخول في استثمارات مباشرة في الجزائر بالرغم من وجود كل المقومات التي تتوفر عليها الجزائر.

2-3-واقع الصناعة التقليدية في الجزائر

إن الصناعة التقليدية فن جمالي وتراث حضاري له أبعاده الاقتصادية والثقافية العديدة المساهمة في التنمية المحلية من بين هذه الأبعاد: إحياء تراث الأجداد والحفاظ على ذاكرة الماضي و العمل على إستمراريته بما يواكب روح العصر وينمي مواهب الحرفيين ويظهر إبداعاتهم ومهاراتهم؛ تجسيد سياسة الاعتماد على الذات على المستوى المحلي حيث تعتمد الصناعات التقليدية على حشد الموارد و الإمكانات المحلية من خامات ومهارات ومصادر تمويل محلية؛ المساهمة في مجهودات التقليل والحد من التبعية الاقتصادية التي تواجه اقتصادات الدول النامية وتشجيع التصدير خارج المحروقات؛ المساهمة في التنمية المحلية وتحقيق الاستقرار في المجتمع والتوازن في الأنشطة بين المحيط الريفي والمحيط الحضاري إضافة إلى المساهمة في تحسين بيئة معالم السياحة؛ الإسهام الفعلي في رفع الدخل الحقيقي لأبناء التجمعات الريفية والصحراوية ومحاربة الفقر عن طريق تزويد فئات عريضة من المجتمع لمؤهلات الحرفية التي تمكنهم من الحصول على مصادر دخل دائمة.رغم الدور الذي يلعبه قطاع الصناعة التقليدية في تنمية المجتمع وحفاظه على ثقافته وأصالته إلا آن هذا القطاع عانى لفترة طويلة من التهميش والإهمال مما أدى إلى إعاقة تطوره، فما هي مشاكل ومعوقات تطوير الصناعة التقليدية؟. صعوبات تنمية المؤسسات الحرفية في الجزائر ترجع إلى العوامل التالية:

-سوء ظروف ممارسة النشاط الحرفي: عوائق أخرى تحول دون ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف بشكل منظم وتقديم منتجات بكميات كبيرة وذات نوعية جيدة و في المدد المحددة، ويتعلق الأمر بصعوبة الحصول على المحلات والأراضي والتي غالبا ما تباع في المزاد العلني، وفي حالة إمتلاك الحرفي لمحل فعادة ما يتميز بقدمه وعدم تهيئته وكذا عدم توفره لأدنى شروط الأمن والنظافة فضلا عن ضيق المساحة؛ إلى جانب ذلك يلجأ الممارسون للأنشطة الحرفية في أغلب الأحيان إلى إستعمال وسائل

إنتاج لا تتلاءم مع نوعية النشاط ويغلب عليها القدم، بالإضافة إلى تشغيل يد عاملة غير مؤهلة وقليلة العدد (بن زعرور شكري، 2003، صفحة 10) .

-ضعف القدرة التنافسية للمنتوج الحرفي: يمكن إعتبار عدم تنافسية المنتج التقليدي نتيجة حتمية لتجمع المشاكل السابقة، ففي مجال نوعية المواد والخدمات ما زالت مخرجات هذا القطاع بعيدة عن المستوى المرجو، بذلك تكون النتيجة، إنتاج بطيء ومنتوج ضئيل ونوعية محدودة وخدمات لها وعليها. إلى جانب النوعية والجودة يحدد سعر السلعة إلى حد كبير قدرتها التنافسية، وبجهل من الحرفي الذي يشغل مشاركته في الصالونات والمعارض الدولية لبيع منتجاته بسعر مرتفع إعتقادا منه أنه يقوم بتغطية تكاليف الإنتاج، ضيع منه فرص القيام بإستقراء أو دراسة السوق أو معرفة خصائص المنتج المطلوب أو ربط علاقات مع زبائن أجانب، إذ يكون هم الحرفي الوحيد في هذه المناسبات هو بيع منتوجه بسعر مرتفع يكون غالبا بنفس سعره في الجزائر إلا أنه بعملة أجنبية (سالم عطية الحاج، 2004، صفحة 8).

-إشكالية تسويق المنتوج التقليدي.

-عدم إدراج المؤسسات الحرفية كأولوية تنموية ضمن السياسات الإقتصادية الإصلاحية للبلاد.

-عدم الإستقرار التنظيمي الذي عرفه القطاع.

3-نتائج الدراسة ومناقشتها

3-1-واقع الاستثمار في القطاع السياحي في ولاية باتنة

3-1-الإمكانات الطبيعية السياحية

تمتاز ولاية باتنة وإقليمها بمؤهلات سياحية هائلة ومتنوعة تمكنها من أن تصبح قطبا سياحيا رائدا وجالبا للسواح في المستقبل، على غرار المنظر الطبيعية والخلابة ومواقعها التاريخية والأثرية وكذا الصناعات اليدوية والحرفية التقليدية، هذا بالإضافة إلى ما تحتويه الولاية من غابات وثروة النباتية وحيوانية متنوعة. ولعل من أهم المقومات السياحية بالولاية السياحة الجبلية والطبيعية، السياحة التاريخية والاثرية، السياحة

الدينية، المنابع الحموية، التراث الثقافي اللامادي كالطبوع الفلكلورية، إضافة إلى الصناعات التقليدية التي تتنوع منتوجاتها وتتميز بجمالها وإتقان صناعاتها ومن أهمها النسيج، الفخار والحلي التقليدي.

الشكل 1. الإمكانات الطبيعية والتاريخية التي تزخر بها ولاية باتنة

أ. بعض المواقع التاريخية		
زانة البيضاء	**تيمغاد**	
	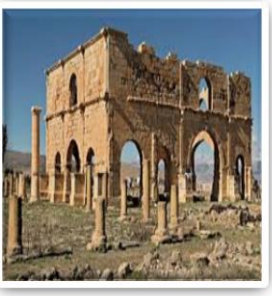	
إيمغاسن	**تازولت (Lambaesis)**	**ماركونةArc de**
ب. بعض المواقع الطبيعية		
المهمل	**الحضيرة الوطنية لبلزمة**	**الغوفي**

المصدر: مديرية السياحة لولاية باتنة، جانفي 2021

3-1-1-مناطق التوسعة والمواقع السياحية المعتمدة

3-1-1-1-مدينة تيمقاد: تعتبر مدينة تيمقاد إحدى أهم المحطات السياحية الهامة في الولاية على إعتبارها منطقة أثرية وتاريخية بإمتياز، حيث يمتاز أغلب سكانها رغم قلة عددهم، بممارسة النشاط الفلاحي والزراعي. ويمكن التمتع بجمالها من خلال زيارتها برفقة مرفقين سياحيين والذي يمكنكم من زيارة جميع معالم المدينة الاثرية. حيث أن موقع تيمقاد السياحي يحتوي على مساحة جد معتبرة تقدر بـ 852 هكتار، في مقابل ذلك هناك مناطق أخرى مرتبطة بالموقع قابلة للتوسع تصل إلى حواي 73 هكتار كأقصى تقدير، كما أن عملية التهيئة حاليا لا تزال تشمل حوالي 20 هكتار.

من خلال زيارة هذا الموقع الاثري والسياحي والذي يعتبر أحد اهم الوجهات المحلية وحتى الاجنبية منها، لاحظنا وجود تباين كبير بين أهمية المكان الاثري وقدرته على استقبال الزوار وكذلك أماكن إقامتهم، حيث أن هذه المدينة تفتقد لهياكل الاستقبال خاصة فيما يتعلق بالإيواء بفعل قلة الفنادق بها والتي لا تتعدى فندق واحد طاقة استيعابه ضعيفة جدا (20 غرفة، 40 سرير)، وهو نقيض الأهمية الاستراتيجية العالمية للمدينة.

الشكل 2. مساحة المواقع السياحية ومناطق التوسع لولاية باتنة

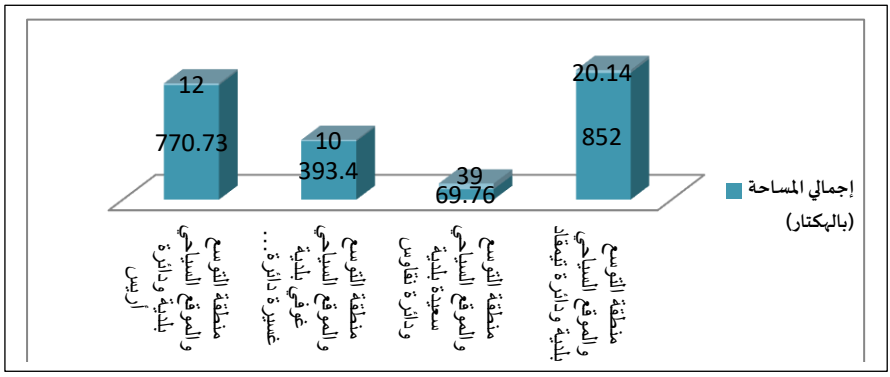

المصدر. من إعداد الباحث، بيانات مديرية السياحة لولاية باتنة، جانفي 2021

3-1-1-2-مدينة آريس: تعتبر مدينة أريس المدينة السياحية الثانية بعد تيمغاد حيث يشمل الموقع حوالى 771 هكتار منها 12 هكتار مناطق قابلة للتوسع فقط،

كما ان سكانها يعتبرون من الأمازيغ والسكان الأصليون وهم يشكلون مدينة أريس حاليا التي كانت إقليم واسع النطاق (آريس القديمة) والذي يضم العديد من الدوائر والبلديات منها مشونش وجمورة غربا حتى بو حمامة وشليا ويابوس شرقا ومن تيمقاد شمالا حتى جبال احمر خدوا بمزيرعة بالضبط أكباش جنوبا، ويتصف سكانها بالتواضع وتسود علاقاتهم المحبة والاحترام المتبادل لأنها طباع الأمازيغ مسالمون متحابون ويتصفون بالجود والكرم وحسن الضيافة وتقديم أشهر المأكولات الأمازيغية الضاربة في القدم المحافظين على أصولهم. وتعتبر أريس الأكثر محافظة في الجزائر على تراثها الأمازيغي في كل دوائرها وبلدياتها وعاداتها وتقاليدها ودينهم الإسلامي وتاريخهم وهي ليست بقرية أو منطقة جبلية كما يظن البعض وقد اقتحمت لقب أنظف وأحسن بلديات في الجزائر في وقت سابق. كما تحتوي هذه المدينة على العديد من ورشات النجارة والحدادة ونجارة الألمنيوم... على غرار الصناعات التقليدية (زرابي، حلي، أواني فخارية، الذهب والفضة ومختلف المجوهرات. صناعة الأسلحة المرخصة والبارود. في مقابل كل هذه الامكانيات الطبيعية والبشرية والتاريخية والتي تعتبر مدينة سياحية بامتياز لا تحتوي حتى على فندق مصنف أو حتى في طريق التصنيف، وهذا ما يجعل المنطقة غير قادرة على إستقبال الزائرين وإيوائهم.

الشكل 3. موقع أريس السياحي ومنطقة الغوفي

المصدر. مديرية السياحة لولاية باتنة، جانفي 2021

3-1-1-3-مدينة نقاوس: عرفت مدية نقاوس في التاريخ الجزائري منذ العصور القديمة، أرتبط تاريخها بالأزمان البعيدة، إلا أنها لم تلق اهتماما تاريخيا معتبرا رغم ما

تزخر به من بصمات الحضارة، ولعل ما اشتهرت به منذ قدمها بوفرة مياهها العذبة، وشساعة بساتينها، وذلك وارد في بعض مؤلفات الرحالة والمستشرقين والمؤرخين، أمثال: ابن خلدون الإدريسي، اليعقوبي، ابن حوقل، بلال وربنية....الخ. حيث يحتوي موقعها السياحي على حوالي 70 هكتار، منها حوالي 52 بالمائة مناطق قابلة للتوسع، وهي نسبة معتبرة مقارنة بالمساحة الإجمالية. من جهة أخرى، تفتقد المدينة على فنادق مصنفة، وهو ما يجعلها غير قابلة لاستقبال السياح من مختلف المناطق.

3-1-1-4-منطقة الغوفي: منطقة الغوفي تشتمل على مساحة قدرها 400 هكتار منها حوالي 1 بالمائة قابلة للتوسيع، تقع شرفاتها وسط ديكور طبيعي خلاب حيث يشبهها العارفون في أمور السياحي بمنطقة الكولورادو الأمريكية، لكن ديكور شرفات غوفي أكثر تنوعا وجمالا، حيث تمتد سلاسل صخرية في تموجات بديعة ترتفع من أسفل الوادي بعلو 60 مترا، وقد حفرت العوامل الطبيعية أخاديد وبيوتا حجرية بديعة في الصخر المتناظر على ضفتي الوادي وتتناسق البيوت الحجرية القديمة المنحوتة في الصخر المرتفع على ضفتي الوادي الأبيض مع الصخور التي شكلت منها عوامل الطبيعة شرفات بديعة يطل منها السائح أسفل الوادي حيث أشجار الزيتون والنخيل والرمان. أما الوادي الأبيض فيصب من أعالي جبل «شليا» الذي تعلو قممه عمامة ثلجية ناصعة طوال أيام الشتاء والربيع. في ظل تمتع المنطقة بأماكن طبيعية خلابة تجلب عديد السواح المحلين إليها بشكل يومي، إلا أن منطقة الغوفي لا تحتوي على هياكل استقبال مقارنة بعدد الزائرين الكثيرين للمنطقة، فعدد الفنادق المصنفة أو حتى الغير مصنفة منعدمة تماما (0فندق).

3-1-2-مناطق التوسع والمواقع السياحية قيد الاعتماد

تعمل مختلف الهيئات على مستوى الولاية على زيادة في زيادة مناطق التوسع السياحي وذلك بهدف الرفع من قيمة عدد السواح إلى مدينة الأوراس، وذلك من خلال العمل على إعتماد كل من مناطق التوسع لحيدوسة (طافرنت، المركاح) ولدشرة

ولاد موسى بايشمول ومنطقة التوسع لبدوي المعذر حيث تبلغ طاقتها الإجمالية القابلة للاستغلال حوالي 178 هكتار وهي مساحة معتبر وتعطي قيمة مضافة للولاية في مجال طاقة الاستيعاب.

الشكل 4. مناطق التوسع في طريق الاعتماد

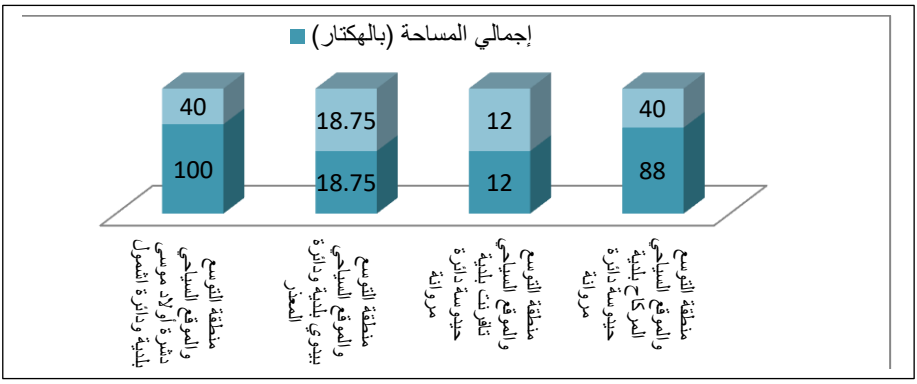

المصدر: من إعداد الباحث، بيانات مديرية السياحة لولاية باتنة، جانفي 2021.

الشكل 5. المنطقة السياحية حيدوسة في طريق الاعتماد

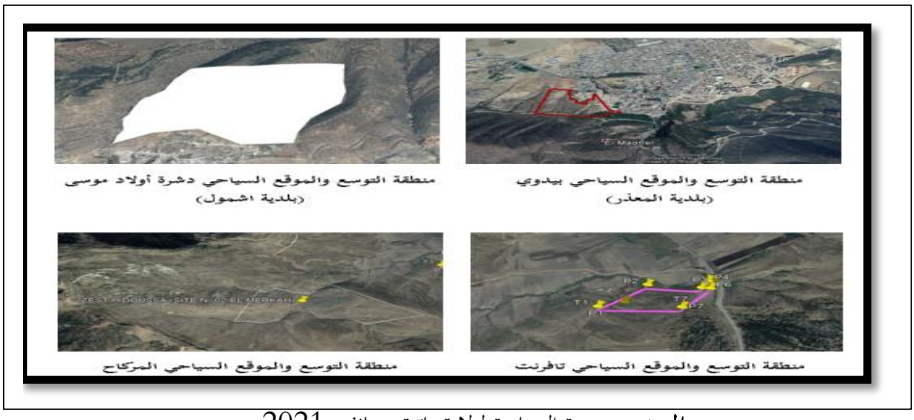

المصدر: مديرية السياحة لولاية باتنة، جانفي 2021.

3-1-4-البنية التحتية للفنادق

بالنسبة للإمكانيات الفندقية الموجودة على مستوى الولاية ومن خلال دراستنا هذه وجدنا ان عدد الفنادق إلى غاية جانفي 2021 يوجد 17 فندقا في بداية سنة 2021 بطاقة إستعاب قدرها 635 غرفة (1.198 سرير) منها 08 فنادق مصنفة بنسبة 47%، حيث تشكل الفنادق الغير المصنفة الفئة الاكبر وهو العامل السلبي

الذي يبرز قدرة أي ولاية على استقبال الزوار او السياح ولو كانوا محليين. كما تبلغ السعة الإجمالية لهذه المرافق الفندقية حوالي 549 غرفة و1116 سريرا. هذه السعة قليلة مقارنة بمكانة الولاية على المستوى الوطني، فهي قبلة للعديد من الزائرين سواءا كانوا في إطار عمل أو كانوا في إطار سياحي.

الشكل 6. الإمكانيات الفندقية بولاية باتنة

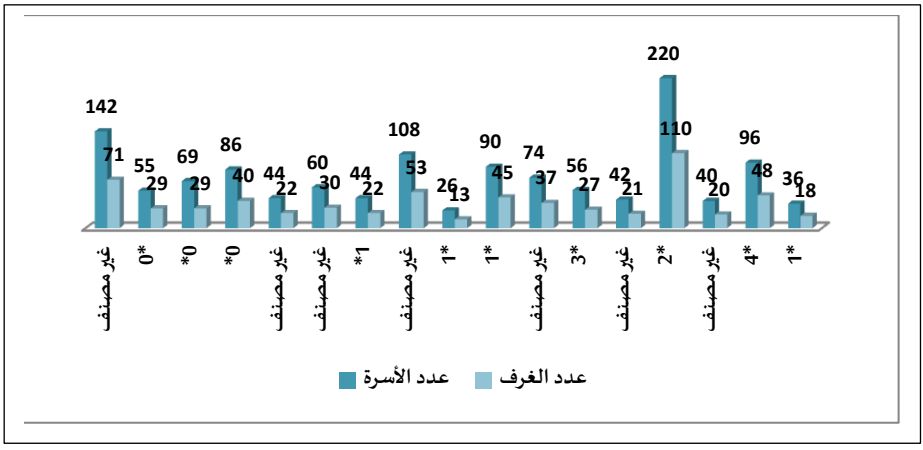

المصدر: من إعداد الباحث، بيانات مديرية السياحة لولاية باتنة، جانفي 2021.

3-1-5-الوكالات السياحية

بالنسبة للإمكانيات التسويقية للمتوج السياحي نجد ان عدد المكاتب السياحية في الولاية قد وصل إلى 86 وكالة. فبالرغم من هذا العدد الكبير للوكالات إلا ان اغلبها تتوقف عن النشاط لمدة قصيرة بفعل عامل المنافسة. خاصة لضعف هياكل الاستقبال بالولاية وشراكة بعض هذه الهياكل مع وكالات خارج الولاية.

3-2-واقع الاستثمار في الصناعات التقليدية

3-2-1-أنشطة خدمة الحرف

من خلال هذه الدراسة وجدنا ان عدد الحرفيين في بداية سنة 2021 وصل إلى 13.121 مسجل. وهو رقم مرتفع جدا بالمقارنة مع ولايات أخرى مجاورة، وهذا راجع لخصوصية المنطقة سواء تاريخيا أو ثقافيا وحضاريا. كما ان عدد اغلب

المستثمرين أو الحرفيين يتجهون نحو قطاع الخدمات الحرفية بنسبة تصل إلى 47 بالمائة. بينما قطاع الإنتاج يستحوذ على 26 بالمائة من عدد المسجلين الإجمالي.

الشكل 7. عدد المستثمرين الحرفيين

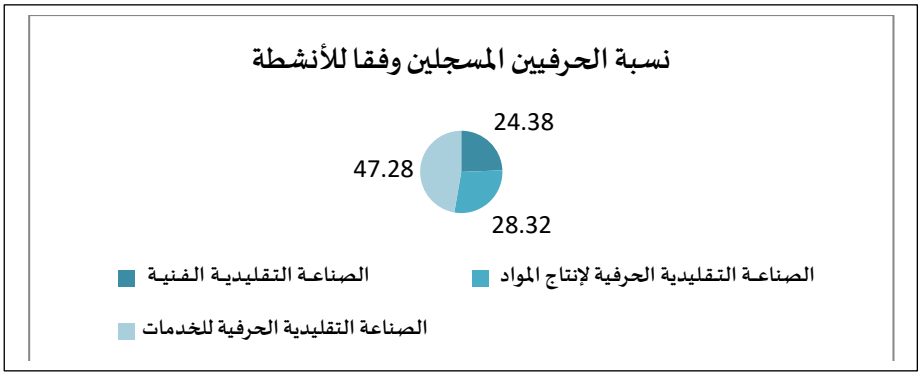

المصدر: من إعداد الباحث، بيانات مديرية السياحة لولاية باتنة، جانفي 2021.

كما أن عدد الحرفيين المسجلين خلال الفترة 1998 إلى غاية جانفي 2021 حوالي 18.316 مسجل وذلك حسب معطيات مديرية السياحة بالولاية.

3-2-2-المؤسسات الحرفية المتوقفة عن النشاط

لقد تم نسجل عدد وفيات كبير للمؤسسات الحرفية لسنة 2020 والتي وصلت إلى 5.188 مؤسسة، بحيث أن هذا العدد إذا ما قورن بعدد المؤسسات المسجلة في نفس السنة نجدها تمثل حوالي 30 بالمائة من تلك المؤسسات المنشأة، والتي تعتبر نسبة مرتفعة جدا، حيث ترجع الأسباب لفشلها من جهة في تنافسيتها على مستوى الأسواق المحلية، ومن جهة أخرى تراجع مستوى السياح والزائرين إلى المنطقة بفعل ضعف هياكل الاستقبال وعوامل التنمية مما يؤدي بالهجرة إلى أماكن أخرى مجاورة.

الشكل 8. المؤسسات الحرفية المتوقفة

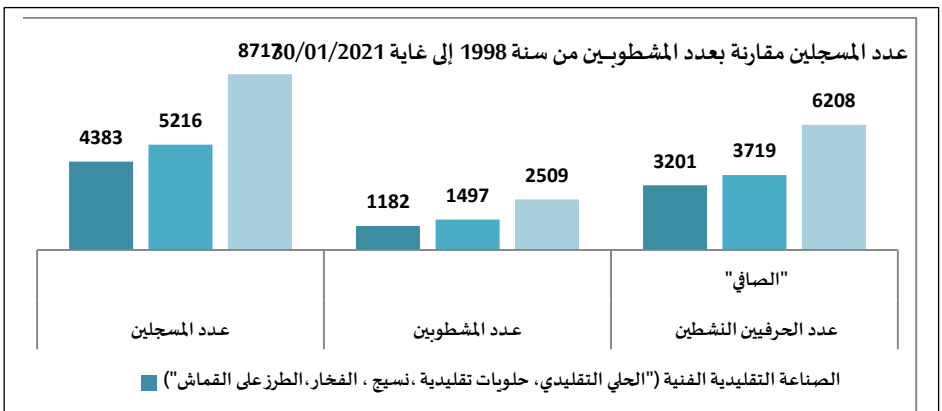

المصدر: من إعداد الباحث، بيانات مديرية السياحة لولاية باتنة، 2021.

3-2-3-الوظائف التي تم إنشاؤها من طرف المستثمرين الحرفيين

تشكل عدد الوظائف التي تم إنشاؤها من خلال استثمار الحرفيين في بداية سنة 2018 إلى حوالي 2375 عامل مدل 2 عامل لكل مؤسسة حرفية وهو رقم ضعيف جدا بالنظر لإمكانيات نجاح الاستثمار في هذا المجال.

الشكل 9. الوظائف المنشأة من طرف المستثمرين الحرفيين

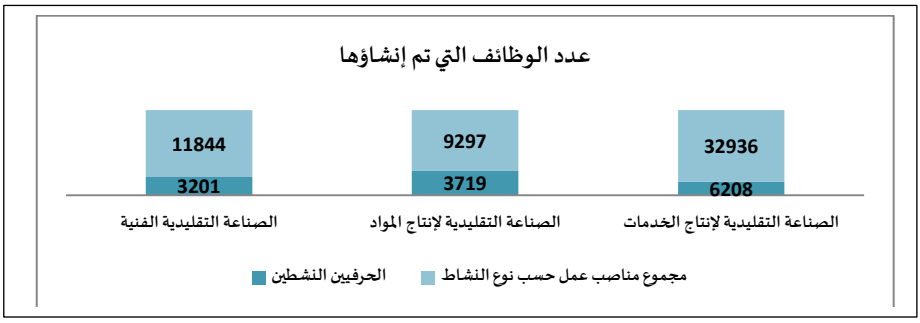

المصدر: من إعداد الباحث، بيانات مديرية السياحة لولاية باتنة، 2021.

4-خاتمة

تأتي هذه الدراسة في إطار تسليط الضوء على واقع الاستثمار السياحي في الجزائر من خلال تحليلنا لواقع الامكانيات الطبيعية الهائلة التي تمتاز بها عديد ولايات الوطن، خاصة منها ولاية باتنة النموذجية، هذا بالإضافة الى التطرق لاهم المعوقات التي تحول دون نجاح هذا القطاع في زيادة حجم مردوديته في النشاط الاقتصادي بالجزائر على اعتباره احد أهم القطاعات التي يمكنها أن تكون بديلة لقطاع النفط بالجزائر في ظل استراتيجية التنويع الاقتصادي المنشودة، وخاصة أن الجزائر بصفة عامة تتمتع بمؤهلات طبيعية تستطيع من خلالها أن تكون رائدة في هذا المجال، وخاصة

منطقة الأوراس (ولاية باتنة) لما تزخر به من موروث طبيعي وثقافي وتاريخي، والتي أبرزنا من خلال هذه الدراسة الميدانية مختلف المقومات السياحية الطبيعية التي تتميز بها هذا بالإضافة لهياكل إستقبالها.

أثبتت نتائج الدراسة تحقق فرضيات الدراسة من خلال التباين الكبير المسجل بين الإمكانيات الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تحوز عليها ولاية باتنة مع تسجيل ضعف كبير على مستوى هياكل الاستقبال الخاصة بالولاية، والتي لا تستجيب لمتطلبات سواح المنطقة وخاصة منهم المحليين. فعلى الرغم من توفر كل العوامل الطبيعية والتاريخية لتطوير قطاع السياحة في ولاية باتنة كنموذج، إلا أن هناك العديد من التحديات والصعوبات التي تقف عائقا أمام تطوير القطاع السياحي خاصة فيما يتعلق بالضعف الكبير جدا المسجل في هياكل الاستقبال على مستوى الولاية بفعل ضعف الاستثمارات العمومية والخاصة في هذا المجال، هذا بالإضافة الى التأثيرات غير المباشرة على الاستثمار في قطاع الصناعات الحرفية التقليدية التي تمكن عديد البطالين من أبناء المنطقة من الاستفادة من عمل لكسب قوتهم.

وفي ظل النتائج السالف ذكرها يمكننا يمكننا إقتراح بعض التوصيات والتي تمكن من خلالها خلق تنمية سياحية متوازنة المعالم في ولاية باتنة كنموذج على غرار باقي الولايات الاخرى التي يمكن أن تعمل هي الاخرى بنفس التوصيات:

– العمل على رفع الصعاب والعراقيل البيروقراطية أماما المستثمرين الخواص في القطاع السياحي وتشجيعه وتحفيزه، وخاصة فيما يخص العقار من جهة، والتحفيزات الضريبية خاصة فيما يتعلق بمنشئات هياكل الاستقبال من جهة أخرى، وذلك من خلال إعادة النظر في القوانين المنظمة للاستثمار في هذا المجال.

– وضع الآليات اللازمة والمتكاملة المعالم لتسويق المنتوج السياحي للمنطقة من خلال الاعتماد على وسائل الإعلام المختلفة (تلفزيون، إذاعات، تظاهرات ... الخ) مع اشراك الجمعيات السياحية والوكالات السياحية ذات الصلة.

– العمل على طوير آداء عمل الوكالات السياحية من خلال عملها على تطوير السياحة الداخلية كأولوية ومنحها امتيازات في حالة عملت على ذلك خاصة عند عملهم على جلب السواح الاجانب ما يوفر عملة صعبة للبلاد.

– العمل على توسيع شبكات النقل والمواصلات المحلية والدولية وربطها بمختلف المناطق خاصة منها منطقة الأوراس (باتنة) من خلال إنشاء خطوط دولية جديدة بهدف جلب عدد كبير من السياح الأجانب.

– العمل على إنشاء آليات رقابية فعالة من طرف الهيئات الوصية للوقوف على جودة الخدمات المقدمة سواء من طرف الفنادق، الوكالات السياحية، هياكل الإطعام، الخ...

– الإسراع بتطوير مستوى الخدمات والوصول إلى الجودة العالمية من خلال تطوير مهارات الأفراد وقدرات الموارد البشرية للسياحة، فالجزائر تملك من اليد العاملة والقدرة على اكتساب المهارة لدى الأفراد ما يساهم في التعجيل بحدوث ذلك.

– الارتقاء بأساليب ووسائل الترويج والتسويق السياحي، بسبب الحاجة إلى تنويع المنتجات السياحية وتوسيعها.

– دعم الاستثمار في قطاع الصناعات التقليدية والحرفية بما تتماشى مع خصائص المنطقة والعمل على مرافقتها وتأطيرها.

– توفير الموارد البشرية المؤهلة في المجال السياحي وذلك من خلال تكوين إطارات متخصصة.

– العمل على وضع الاليات والاستراتيجيات الحديثة في المجال السياحي والذي يمكن من الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وزيادة الوعي في المجتمع الجزائري بأهمية السياحة إقتصاديا وكيفية التعامل والاهتمام بالسائح وخدمته، وكذلك من أجل تعزيز الاندماج الوطني والتعريف بالقطر الجزائري على كل الأصعدة.

-إيجاد قاعدة للشراكة الوطنية بين القطاع العام والقطاع الخاص والمؤسسات المدنية للمجتمع المحلي و تطوير أكثر للوكالات السياحية و الأسفار عن طريق رفع مستوى التنسيق والتكامل بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.

– تعزيز استقرار البناء المؤسسي للسياحة وتحديث أجهزة الإدارة السياحية وتزويدها بالكفاءات والمهارات التخصصية واستكمال إصدار وتحديث منظومة التشريعات السياحية.

– تطوير المنتج السياحي وتهيئة مناطق سياحية جديدة واعدة لمواكبة متطلبات الأنماط المختلفة للنشاط السياحي من خلال تحقيق تخطيط سياحي مستدام للموارد والإمكانيات السياحية والبيئية والطبيعية وحمايتها من السطو والهدر والاستخدام الجائر وتهديدات التلوث والتغيرات المناخية.

– تحفيز وزيادة الاستثمارات في القطاع السياحي بما يتوافق وزيادة أعداد السياح من خلال توفير خدمات البنية التحتية والمرافق العامة في المناطق السياحية المستهدف تنميتها وتقديم مزيد من التسهيلات لتحسين عرض المنتج السياحي بما يحقق تحفيز الطلب السياحي للدولة.

قائمة المراجع

- منير بن حاج وفتيحة بوحرود. (2020). إستدامة القطاع السياحي من منظور جودة الصناعة السياحية: مدخل استراتيجي للشراكة الجزائرية– الإفريقية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 9 (5)، الجزائر، 293-322.
- هني حيزية وزيدان محمد. (2020). آفاق الاستثمار السياحي في الجزائر استنادا إلى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2030)، مجلة البشائر الاقتصادية، 6(1)، الجزائر، 541-560.
- بن زعرور شكري. (2003). الوظيفة الترقوية في قطاع الصناعة التقليدية بين إشكالية التضاد والحزم المنتظر، مجلة الحرفي، (2)، الجزائر، 10-11.
- سالم عطية الحاج. (2004). التصدير خارج المحروقات: واقع العملية في قطاع الصناعة التقليدية، مجلة الحرفي، (3)، الجزائر، 9-8.
- عبدالرزاق مولاي لخضر. (2016). متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري. المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، (4)، الجزائر، 68.

- عيسي مرزاقة ومحمد الشريف شخشاخ. (10/09 03، 2010). التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر، مداخلة مقدمة في إطار الملتقي الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، الجزائر.
- منير أمقران .أفريل 2022. تقارير سنوية خاصة مديرية السياحة حول واقع القطاع بالولاية 2021، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية باتنة، الجزائر.
- منير أمقران .أفريل 2022. تقارير سنوية خاصة مديرية الثقافة حول واقع القطاع بالولاية 2021، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية باتنة، الجزائر.
- أحمد بن مهدي .مارس2022. بطاقة تقنية لولاية باتنة، مونوغرفيا MONOGRAPHIE الولاية 2020، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية باتنة. الجزائر.